السيد الأمين العام للأمم المتحدة المحترم

السيد رئيس مجلس الأمن الدولي المحترم

السادة أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة المحترمين

يهدي إليكم القانونيون السوريون الأحرار أطيب تحياتهم ويودون إعلامكم بما يلي :

الموضوع : نظام بشار الأسد يجري تعديلات احتيالية لتنفيذ القانون ١٠ / ٢٠١٨ بهدف التغيير الديمغرافي

الرقم : ٩ التاريخ : ١١ / ٦ / ٢٠١٨

السيدات والسادة :

يواجه الشعب السوري اليوم أخطر جريمة ترتكب بحقه من قبل نظام بشار الأسد **وإيران خاصة** وروسيا من خلال إصرارهم على تنفيذ القانون رقم ١٠ / ٢٠١٨ **لتغيير البنية السكانية لسورية وحرمان اللاجئين والمهجرين من العودة لعقاراتهم في سورية** وإحلال سكان من طائفة معينة مكانهم والخلاص من معارضتهم للاستبداد والقمع الأمني .

السيدات والسادة :

بعد انكشاف أهداف القانون ١٠ / ٢٠١٨ واعتراض غالبية الدول والمنظمات الحقوقية والإنسانية عليه والمطالبة بوقف تنفيذه وإلغائه ، بدأ نظام بشار وحلفاؤه بمحاولات احتيالية من خلال تعديل بعض المواد فيه كتعديل مدة إثبات الملكية من ثلاثين يوماً وجعلها سنة ، و قاموا اليوم باحتيال آخر بعد فشلهم في الاحتيال الأول وكشف مخططهم فأعلنوا إلغاء الموافقات الأمنية لمن يريد توكيل محام أو قريب عنه للحضور لإثبات الملكية أو الاعتراض وهنا نوضح لكم حقيقة تلك الاحتيالات :

١- إن نظام بشار هو من أصدر القانون ١٠ / ٢٠١٨ وهو الخصم الذي دمر المدن والبلدات السورية وهجر أهلها وسكانها والآن يدعي إعادة إعمارها لهم .

٢- إن نظام بشار وضع إشارات حجز احتياطي على الأموال المنقولة وعقارات غالبية اللاجئين والمهجرين قسراً تمهيداً لإصدار أحكام قضائية لمصادرتها استناداً لاتهامات مفبركة بحقهم ، (فضلاً عن صدور أحكام عن محاكم الإرهاب وغيرها تقضي بمصادرة أملاك كل من خرج على نظام بشار الأسد وكذلك المعتقلات والمعتقلين والملاحقين سياسياً) .

٣- أيضاً عقارات المعتقلات والمعتقلين والمختفين قسراً (كيف سيتم حفظ حقوقهم والدفاع عنها وجلادهم هو من يريد إعادة تنظيم مناطقهم) .

٤- هناك أكثر من مليون سوري قتلهم نظام بشار وإيران وروسيا وهناك عائلات بأكملها أبادها نظام بشار وروسيا وإيران فما مصير عقاراتهم وحقوقهم وكل ذلك يتطلب قضاء عادل مستقل وإجراءات قانونية معقدة .

٥- الغالبية العظمى من اللاجئين والمهجرين السوريين لا يوجد لهم أقارب في مناطق نظام بشارفي سورية وإن وجدوا لا يستطيعون مراجعة اللجان والجهات المسؤولة عن إعادة تنظيم المناطق بسبب سطوة مخابرات بشار وشبيحته خوفاً من الاعتقال والتصفية .

٦- إن غالبية المحامين المتواجدين في مناطق نظام بشار موالون له ويأتمرون بأوامر مخابراته ولن يدافعوا عن حقوق اللاجئين والمهجرين السوريين في مواجهة نظام بشار ومؤسساته ومنها مؤسسة القضاء والسجل العقاري والمجالس المحلية .

٧- نؤكد أن تطبيق قوانين ومراسيم إعادة تنظيم وتأهيل المناطق المدمرة في سورية لا يمكن أن تصدر أو تطبق إلا بعد الحل السياسي الكامل في سورية وعودة اللاجئين والمهجرين السوريين إلى عقاراتهم .

٨- لابد من وجود مؤسسة قضائية حيادية مستقلة نزيهة وسلطة سياسية شريفة منتخبة من الشعب مباشرة وبشكل ديمقراطي للإشراف على إعادة الإعمار والتنظيم وتأهيل المناطق المدمرة .

السيدات والسادة :

لقد قام نظام بشار الأسد بتهجير السوريين بالباصات الخضراء أمام مرأى ومسمع العالم أجمع ويأتي اليوم مدعياً إعادة إعمار منازلهم وعقاراتهم كذباً و احتيالاً لإتمام جرائمه وإيران في التغيير الديمغرافي ، ولا يمكن للعدو والخصم أن يكون حيادياً ، ولا يمكن للمجرم أن يكون حريصاً على حقوق ضحاياه الذين قتلهم وهجرهم ودمر عقاراتهم وجلب المليشيات الطائفية لتحل مكانهم في عقاراتهم .

لذلك نؤكد لكم :

١- لا يمكن إعادة الإعمار في سورية إلا بعد الحل السياسي العادل وفق بيان جنيف١ /٢٠١٢ والقرار ٢٢٥٤ /٢٠١٥ كما نؤكد على عدم شرعية عقود إعادة الإعمار في سورية قبل ذلك .

٢- لابد من وقف تنفيذ ما يسمى المرسوم ٦٦ /٢٠١٢ والقانون ٢٠١٨/١٠ والسعي الجدي لإلغائهما وآثارهما .

ينتهز القانونيون السوريون الأحرار هذه المناسبة ويعربون عن فائق احترامهم وتقديرهم

هيئة القانونيين السوريين

SYRIAN LEGALISTS COMMITTEE
هيئة القانونيين السوريين